

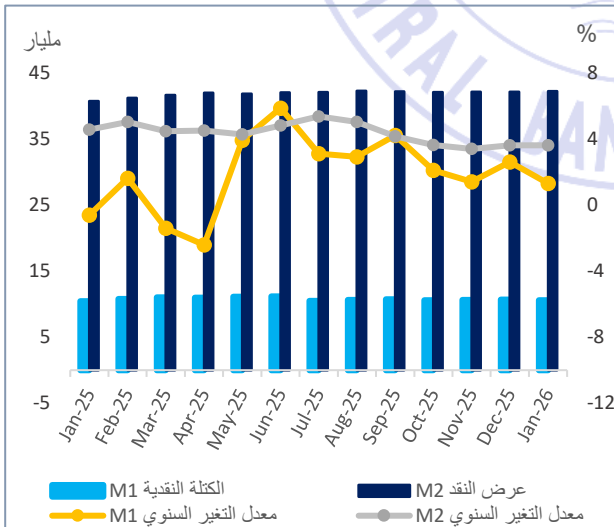
أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

عرض النقد (M1):

ارتفع رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق "الكتلة النقدية" (M1) بنحو 0.14 مليار دينار وبنسبة 1.3% لتبلغ قيمته نحو 10.56 مليارات دينار في نهاية يناير 2026 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 10.42 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ويعزى الارتفاع في رصيد عرض النقد (M1) بصفة رئيسية لارتفاع رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 0.15 مليار دينار وبنسبة 1.7% لتصل قيمته نحو 8.94 مليارات دينار من جهة، وانخفاض رصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بقيمة 0.01 مليار دينار وبنسبة 0.4% لتصل قيمته نحو 1.63 مليار دينار من جهة أخرى.

الشكل (1): التغير السنوي في عرض النقد M1 و M2



يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية يناير 2026 مقارنةً بنهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويمكن إيجاز أبرز النتائج فيما يلي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 3.6% لتبلغ قيمته نحو 42.18 مليار دينار.
- ارتفاع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 11.47 مليار دينار وبنسبة 12.5%.
- ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بقيمة 0.19 مليار دينار وبنسبة 1.2%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 3.78 مليارات دينار وبنسبة 7.6%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودايع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 2.39 مليار دينار وبنسبة 4.7%، ومنها ودايع القطاع الخاص "المقيم" التي ارتفعت بنحو 1.48 مليار دينار وبنسبة 3.8%.

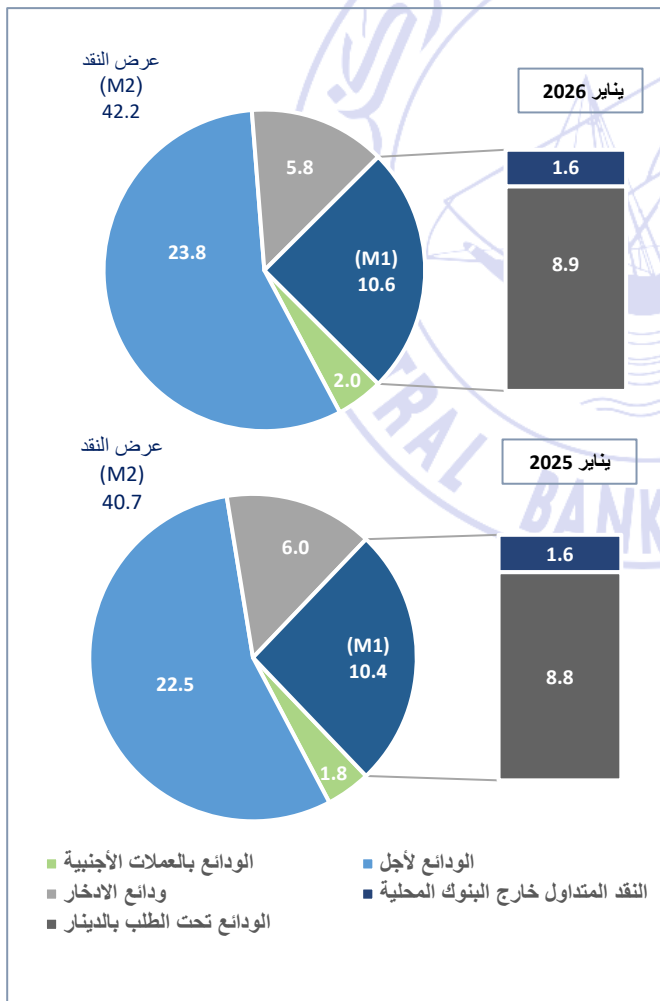
عرض النقد (M2):

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بقيمة 1.47 مليار دينار وبنسبة 3.6% لتبلغ قيمته نحو 42.18 مليار دينار في نهاية يناير 2026 مقابل نحو 40.71 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع كنتيجة لارتفاع رصيد كلٍ من شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملة الأجنبية) بقيمة بلغت نحو 1.33 مليار دينار وبنسبة 4.4%، والكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 0.14 مليار دينار وبنسبة 1.3%.

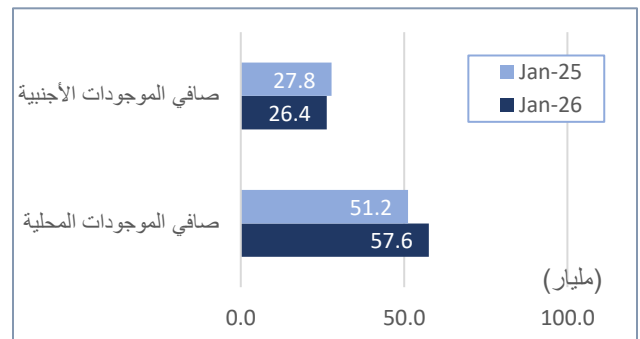
وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية، يمكن احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من: أ. صافي الموجودات المحلية (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحاً منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى "صافي")، ب. صافي الموجودات الأجنبية في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

وتشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) في نهاية يناير 2026 جاء كمحصلة لارتفاع صافي الموجودات المحلية بنحو 6.33 مليارات دينار وبنسبة 12.3%، وتراجع صافي الموجودات الأجنبية بنحو 1.42 مليار دينار وبنسبة 5.1% (حيث تراجع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 1.60 مليار دينار وبنسبة 12.9%، وارتفع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 0.19 مليار دينار وبنسبة 1.2%).

الشكل (3): التطورات النقدية في مكونات عرض النقد



الشكل (2): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد M2



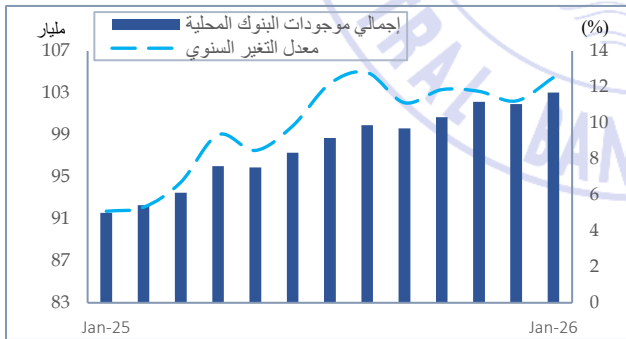
ثانياً: التطورات المصرفية (على مستوى البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية

من إجمالي هذه الموجودات في نهاية يناير 2026، مقابل نسبة بلغت نحو 51.8% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وتأتي الموجودات الأجنبية في المرتبة التالية بنسبة بلغت نحو 32.9% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية يناير 2026 مقابل نسبة بلغت نحو 30.5% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ومن الجدير ذكره أن الارتفاع في رصيد الموجودات الأجنبية جاء كمحصلة لارتفاع أرصدة كل من أرصدة قروض للبنوك الأجنبية، والتسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، والودائع لدى بنوك أجنبية، والموجودات الأخرى، والاستثمارات الأجنبية بنحو 95.3%، و20.2%، و18.0%، و14.2% و10.6% لكلٍ منهم على الترتيب.

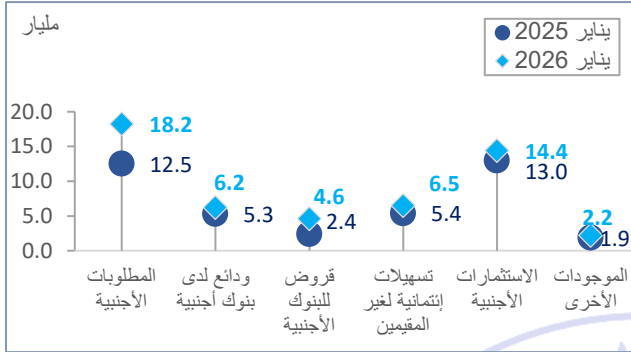
الشكل (4) إجمالي موجودات البنوك المحلية



ارتفع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 11.47 مليارات دينار وبنسبة 12.5% لتبلغ قيمته نحو 103.0 مليارات دينار في نهاية يناير 2026 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 91.56 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك أساساً لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية بما يعادل نحو 5.95 مليارات دينار وبنسبة 21.3% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 33.86 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 3.35 مليارات دينار وبنسبة 7.1% لتصل إلى نحو 50.74 مليار دينار، والمطالب على الحكومة بقيمة 2.59 مليار دينار وبنسبة 860.0% لتصل إلى نحو 2.89 مليار دينار. وفي المقابل، تراجعت أرصدة المطالب على البنك المركزي (التي تشمل النقد بخزائن البنوك المحلية، وودائع تحت الطلب، وودائع لأجل والتورق المقابل، سندات البنك المركزي والتورق المقابل) بنسبة بلغت نحو 27.4%. هذا، وتُمثل المطالب على القطاع الخاص المكون الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 49.2%

وقد قابل الارتفاع في الموجودات الأجنبية ارتفاعاً في رصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 5.76 مليار دينار وبنسبة 46.1%، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بما يعادل 0.19 مليار دينار وبنسبة 1.2% لتبلغ قيمته ما يعادل نحو 15.61 مليار دينار في نهاية يناير 2026 مقابل ما يعادل نحو 15.43 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

الشكل (5): مكونات الموجودات والمطلوبات الأجنبية



2. التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي

المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

نحو 33.22 مليار دينار في نهاية يناير 2026 مقابل نحو 30.17 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بارتفاع غالبية القطاعات الاقتصادية، وبصفة أساسية بزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة كل من شراء أوراق مالية "أفراد وشركات ومؤسسات" (1.05 مليار دينار، وبنسبة 28.7%)، والعقار والإنشاء (0.68 مليار دينار، وبنسبة 5.3%)، والخدمات الأخرى (0.42 مليار دينار، وبنسبة 11.4%)، والنفط الخام والغاز (0.34 مليار دينار، وبنسبة 19.5%). ومن جانب آخر، تراجعت أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة الصناعة بنسبة 0.4% في نهاية يناير 2026 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 3.78 مليارات دينار وبنسبة 7.6% لتصل قيمة إجمالي الرصيد إلى نحو 53.31 مليار دينار في نهاية يناير 2026 مقابل نحو 49.53 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُشار إلى أن الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، والتسهيلات الائتمانية الشخصية ساهما بنسبة 80.6%، 19.4% من الارتفاع في قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين على الترتيب. وعلى نحو أكثر تفصيلاً، سجلّ الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، الذي بلغت نسبته نحو 62.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين، ارتفاعاً قيمته نحو 3.04 مليارات دينار وبنسبة 10.1%، لتبلغ قيمته

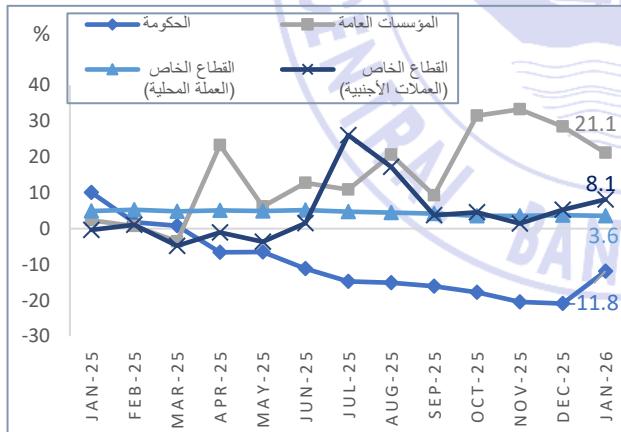
الشهر المقابل من العام السابق من جهة، والانخفاض في رصيد ودائع الحكومة بنحو 0.57 مليار دينار ونسبة 11.8% لتبلغ قيمته نحو 4.24 مليارات دينار في نهاية يناير 2026 مقابل نحو 4.81 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق من جهة أخرى.

هذا، وتُعد ودائع القطاع الخاص المصدر الأساسي للتمويل في البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها 39.4% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية يناير 2026. كما بلغت نسبة كل من ودائع المؤسسات العامة وودائع الحكومة نحو 8.3% و4.1% لكلٍ منهما على الترتيب من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية يناير 2026.

3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 2.39 مليار دينار ونسبة 4.7% لتبلغ قيمته نحو 53.30 مليار دينار في نهاية يناير 2026 مقابل نحو 50.91 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويعزى ذلك للارتفاع في رصيد كلٍ من رصيد ودائع المؤسسات العامة بنحو 1.48 مليار دينار ونسبة 21.1% حيث بلغت قيمته 8.51 مليار دينار في نهاية يناير 2026 مقابل نحو 7.02 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 1.48 مليار دينار ونسبة 3.8% لتبلغ قيمته 40.55 مليار دينار في نهاية يناير 2026 مقابل 39.07 مليار دينار في نهاية

الشكل (7): التغير السنوي بأرصدة الودائع



الشكل (6): تطور أرصدة الودائع

